

Distr.: General  
3 May 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، من ١ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقريراً هيئتي التنسيق

### التقرير الاستعراضي السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

موجز

يعطي هذا التقرير لمحة عن التطورات الرئيسية في مجال التعاون المشترك بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٢. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في تعزيز نهج متسق بشأن السياسات والمسائل التنفيذية والإدارية من أجل تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بما يدعم الدور التنسيقي الذي تقوم به الهيئات الحكومية الدولية. ويقدم التقرير معلومات عن الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة في مجال إعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والمسائل الإدارية والتنظيمية التي تحظى باهتمام المنظومة بأسرها. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أنشطة التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل.

\* E/2013/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

310513 290513 13-32269 (A)



## المحتويات

## الصفحة

|                    |                                                                                                                            |    |
|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| أولا -             | مقدمة .....                                                                                                                | ٣  |
| ثانيا -            | كفالة الاتساق على نطاق المنظومة بشأن المسائل البرنامجية .....                                                              | ٤  |
| ألف -              | القيام على نطاق المنظومة بإعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة .....                           | ٤  |
| باء -              | تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها .....                                                                                        | ٨  |
| ثالثا -            | توحيد أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي .....                                                                               | ١١ |
| ألف -              | الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ..... | ١١ |
| باء -              | تعزيز التنسيق على الصعيد القطري .....                                                                                      | ١٢ |
| رابعا -            | النهوض بالتنسيق على نطاق المنظومة فيما يخص المسائل الإدارية .....                                                          | ١٥ |
| ألف -              | مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال .....                                                                                  | ١٥ |
| باء -              | المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .....                                                                              | ٢٠ |
| خامسا -            | تحسين الشفافية والمساءلة .....                                                                                             | ٢١ |
| سادسا -            | التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى الممولة تمويلا مشتركا .....                                            | ٢٢ |
| سابعا -            | الاستنتاجات .....                                                                                                          | ٢٣ |
| المرفقات           |                                                                                                                            |    |
| المرفق الأول ..... |                                                                                                                            | ٢٥ |

## أولا - مقدمة

١ - عملا بالقرار ٢٠٠٨ (د-٦٠) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يقدم هذا التقرير لحة عامة عن العمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. كما أنه يستجيب لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ٤ (ب) من قرارها ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، القاضي بإدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقريره الاستعراضي السنوي الذي يقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي تدرسه أيضا لجنة البرنامج والتنسيق، من أجل تعزيز فعالية الحوار. ويغطي هذا التقرير عام ٢٠١٢، لتتواءم بذلك ممارسة مجلس الرؤساء التنفيذيين في تغطية أعماله خلال السنة التقييمية السابقة مع الممارسة المتبعة في وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية.

٢ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٧، الذي أيدت فيه الجمعية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (A/67/16)، يبرز التقرير الاستعراضي السنوي الأنشطة الرئيسية المضطلع بها تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعما للولايات الحكومية الدولية ووفقا لها.

٣ - وفي القرار ٢٣٦/٦٧، أكدت الجمعية العامة أيضا أهمية الحوار وتبادل الآراء بين أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء. وطيلة السنة، جرى تشجيع تبادل الآراء مع الدول الأعضاء من خلال إحاطات رسمية وغير رسمية مقدمة من أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق، فضلا عن إحاطات إعلامية مقدمة من قيادة الهيئات الفرعية لمجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في ما يخص المبادرات الرئيسية، بما فيها مبادرة الأمين العام المتعلقة بالاتفاق الخاص بالمحيطات، ومواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال. ولتحسين الشفافية والمساءلة وتحسين نوعية المعلومات المتاحة للدول الأعضاء وزيادة كميته، قامت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بإعداد وإطلاق موقع شبكي منقح ([www.unsceb.org](http://www.unsceb.org)) يقدم معلومات عن عمل المجلس وهيئاته الفرعية، بما في ذلك التقارير الكاملة لاجتماعاتها نصف السنوية فضلا عن بيانات الإحصاءات المالية والموارد البشرية في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الموقع [www.undg.org](http://www.undg.org).

٤ - وخلال عام ٢٠١٢، كثف مجلس الرؤساء التنفيذيين جهوده الرامية إلى تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الاتساق والتنسيق وفقا للولايات الموكلة من الدول الأعضاء. وتناول مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، مسائل

تتعلق بالتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وسيادة القانون، والديناميات الديمغرافية مع التركيز بشكل خاص على الشواغل السكانية والهجرة الدولية والتنمية. وقامت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج أيضا بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واستعراض التقدم المحرز في أعمال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، كما قامت بتكثيف أعمالها بشأن تغير المناخ من خلال إطار عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تغير المناخ. ومن خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين المسائل الإدارية الرئيسية التي تحظى باهتمام المنظومة بأسرها، واتخذ خطوات إضافية بهدف توسيع نطاق مواومة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال لتشمل مجالات المشتريات، والإدارة المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد البشرية، وسلامة الموظفين وأمنهم. ومن خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين بدعم الأداء الأمثل لنظام المنسقين المقيمين، وتعزيز استجابة أنشطة الأمم المتحدة للأولويات والاستراتيجيات والنظم الوطنية.

٥ - وفي عام ٢٠١٢، رحب المجلس بالأعضاء التالية أسماؤهم: إرثرين كوزان، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ وغي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ وبشار حسين، المدير العام للاتحاد البريدي العالمي؛ وجيم كيم، رئيس البنك الدولي.

٦ - واختار مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا فرانسيس غوري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، رئيسا للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لفترة سنتين، وجدد ولاية السيد أكيو شتاينر بصفته رئيساً للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

## ثانياً - كفالة الاتساق على نطاق المنظومة بشأن المسائل البرنامجية

ألف - القيام على نطاق المنظومة بإعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

٧ - استجابة لدعوات الجمعية العامة إلى التنسيق على نطاق المنظومة في مجال إعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين باستمرار، عن طريق أجهزته الفرعية، بإعداد مساهمات مشتركة ليقدمها كمدخلات في تلك الاجتماعات، ويقوم بتعزيز التعاون والاتساق في إجراءات المتابعة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

## ١ - مؤتمر قمة الألفية

٨ - تقوم وكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بدعم الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين على كفالة اتباع نهج منسق على مستوى منظومة الأمم المتحدة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية منذ عام ٢٠٠٠.

٩ - وللنهوض والتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، اتخذت الجمعية العامة قراراً تحت عنوان "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" (القرار ١/٦٥). وأكدت هذه الخطة العالمية للعمل من أجل بلوغ تلك الأهداف دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء للنهوض بالتنمية بطريقة متسقة ومنسقة وفعالة.

١٠ - ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته المعقّدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بقيادة الأمين العام، على إدراج استعراض لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري كجزء من اجتماعاته نصف السنوية، بناء على الآليات القائمة مثل إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وضع هذا الإطار، الذي يستجيب لدعوات الدول الأعضاء للحصول على الدعم في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ٣٦). ووافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على هذا الإطار، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في اجتماع دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠ باعتباره وسيلة لمساعدة البلدان على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الغايات المحددة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يسعى إلى مساعدة البلدان في وضع خطط عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لتحسين أثر التدخلات القائمة. وقد قامت الحكومات بتأييد خطط العمل هذه وبقيادتها لتوجيه المبادرات المحلية، فضلاً عن المبادرات التي يقوم بها شركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة. واستجابة للطلبات القطرية، دأبت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم وضع هذه الأطر في حوالي ٤٠ بلداً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢.

١١ - ويقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال إدراج استعراض لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في دوراته، بمواصلة تعزيز الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطط العمل القطرية هذه الرامية إلى التعجيل بإنجاز تلك الأهداف بكفالة اتباع نهج منسق لإزاء الخبرات التقنية والتشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة. ويعد الاستعراض أيضاً مساهمة ملموسة في دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف بحلول الموعد النهائي عام ٢٠١٥.

## ٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٢ - في الفقرة ٢٧ من القرار ٢٣٦/٦٤ بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، دعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، إلى كفالة الاتساق فيما بين الوكالات ومشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعمليته التحضيرية. وبحث مجلس الرؤساء التنفيذيين، في الدورات المتعاقبة، مساهمة منظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ونظر في عناصر الخطة العالمية للتنمية المستدامة في المستقبل في سياق التحضيرات لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - واستناداً إلى العمل الذي قامت به اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، دعم مجلس الرؤساء التنفيذيين الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر من خلال إصدار بيان مشترك للدباجة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ باعتباره "بياناً مشتركاً بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة". وأشار البيان إلى الاستعداد الجماعي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة "لدعم دول العالم وشعوبه في جعل التنمية المستدامة حقيقة ملموسة". وبالإضافة إلى ذلك، أعد المجلس، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، "بياناً مشتركاً للمؤتمر ريو+٢٠" كنداء إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات حاسمة لدعم إطار تطلعي ومتين للتنمية المستدامة. وفي المؤتمر نفسه، استضاف الأمين العام نشاطاً موازياً رفيع المستوى بشأن موضوع "منظومة الأمم المتحدة: معا من أجل المستقبل الذي نصبو إليه"، ضم قادة ٢٠ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جلسة تحاور لتسليط الضوء على إسهام منظومة الأمم المتحدة في مواصلة النهوض بسياسات وممارسات التنمية المستدامة.

١٤ - وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، دعا قادة العالم إلى تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية المستدامة. كما دعوا إلى صياغة إطار للتنمية المستدامة من شأنه أن يكون متسقاً ومنسقاً مع العملية الرامية إلى وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥ - وأنشأ الأمين العام هيكلًا ذا عدة مستويات مشتركاً بين الوكالات، تعمل من خلاله منظومة الأمم المتحدة بشكل جماعي لضمان اتساق السياسات وإجراء المشاورات المناسبة فيما بين أصحاب المصلحة وتجميع الخبرات الداخلية والخارجية على حد سواء لضمان تقديم الدعم المناسب لعمليات المشاورة الحكومية الدولية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على أن تكون التنمية المستدامة في صلب تلك الخطة.

١٦ - وتناولت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مسألة التنمية المستدامة في سياق الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في دورتها الثانية في عام ٢٠١٢. وبمشت اللجنة أثناء معتكفها الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مسألة التحدي المطروح أمام تعزيز الاتساق والتنسيق بين مختلف العمليات والحاجة إلى التقارب والتكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية. وخلصت اللجنة إلى أن ثمة حاجة إلى زيادة التعاون والتآزر فيما بين منظمات الأمم المتحدة فيما يخص القضايا القطاعية والفنية والبرنامجية كي تستفيد الدول الأعضاء استفادة كاملة من الجمع بين المعرفة المتخصصة والخبرة التشغيلية على نطاق المنظومة. واعتُبر أيضا تسليط الضوء على الروابط وأوجه التآزر القائمة بين مختلف قضايا التنمية المستدامة عنصرا هاما من عناصر اتباع نهج متسق لمنظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وسعيا إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء خطة متسقة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بادرت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية إلى إجراء عملية مشاورات واسعة النطاق ليُسترشد بها في أعمال فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتتكون المبادرة من ثلاثة عناصر رئيسية: (أ) دعم الحوارات الوطنية التي تتناول فترة ما بعد عام ٢٠١٥ بقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وذلك بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني وشركاء آخرين؛ (ب) وإجراء مشاورات مواضيعية عالمية بشأن طائفة من المواضيع؛ (ج) ووضع برنامج للتوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

### ٣ - الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

١٨ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار ١/٦٧).

١٩ - وأكدت الجمعية العامة مجدداً في الإعلان التزام الدول الأعضاء بسيادة القانون، مشددة على أن سيادة القانون تنطبق على جميع الدول سواسية وعلى المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، وعلى أنها ينبغي أن تسترشد في كل ما تضطلع به من أنشطة بمبادئ احترام سيادة القانون والعدالة وتعزيزهما، بما يتيح التنبؤ بأعمالها ويضفي المشروعية عليها. واعترفت الجمعية العامة أيضا بالعمل الذي تقوم به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ودعت إلى مزيد من التنسيق والاتساق في هذه الجهود، بما في ذلك إدماج سيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠ - وتنطبق سيادة القانون، على النحو المعترف به في الإعلان، على جميع الدول والمنظمات الدولية سواسية، بما فيها الأمم المتحدة، وينبغي أن تسترشد في كل ما تضطلع به من أنشطة بمبادئ احترام سيادة القانون والعدالة وتعزيزهما بما يتيح التنبؤ بأعمالها ويضفي المشروعية عليها (المرجع نفسه، الفقرة ٢). وعملا بالإعلان واعترافا بأهمية سيادة القانون الأساسية في إحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية وإعمال حقوق الإنسان، قرّر الأمين العام إدماج سيادة القانون في أعمال الأمم المتحدة. وقد وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٢، على دعم الأمين العام في هذه المبادرة.

## باء - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها

٢١ - يعدّ اتساق السياسات في ما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة اللامركزية ذات الخبرات العملية المتخصصة عاملا رئيسيا من عوامل النجاح لزيادة الكفاءة وتحسين النتائج الإنمائية. ويعتبر تعزيز اتساق السياسات والتنسيق البرنامجي من مهام مجلس الرؤساء التنفيذيين الرئيسية، التي تضطلع بها بشكل منهجي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، نيابة عن المجلس.

## ١ - الديناميات الديمغرافية

٢٢ - حازت التحديات والفرص الناجمة عن الديناميات السكانية والتحول الديمغرافي على اهتمام متزايد في ظل تجاوز عدد سكان العالم مؤخرًا عتبة الـ ٧ بلايين نسمة. وفي عام ٢٠١٢، عزّز مجلس الرؤساء التنفيذيين جهوده في مجال دعم الدول الأعضاء لمعالجة الأنماط السكانية المتغيرة وآثارها على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٣٤ بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، تابع مجلس الرؤساء التنفيذيين مسألة الديناميات السكانية، وأكد أن التصدي للتحديات السكانية المتنوعة يتطلب جهودا مشتركة من أصحاب المصلحة كلّهم. ولاحظ المجلس أهمية زيادة فاعلية منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على التصدي لهذه التحديات التي تؤثر في عدد من جوانب التنمية المستدامة، والتي وصفتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأنها مسألة شاملة لعدة قطاعات.

٢٣ - وقد استعرضت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل مخصص "للعالم بتعداد ٧ بلايين نسمة وما بعدها" ووافقت عليه، بالنيابة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويستهدف هذا العمل بشكل رئيسي ضمان أن تصبح الشواغل السكانية منظورا تحليليا وبرنامجيا منهجيا

ومتكاملا، ترى من خلاله هيئات الأمم المتحدة عملها التنظيمي والتنفيذي الجاري. ويقوم الفريق العامل المخصص بوضع مجموعة من الأدوات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد الوكالات في إدماج الديناميات السكانية في عملها على مختلف المستويات، بما في ذلك الخطط والسياسات الاستراتيجية العالمية والبرمجة القطرية والأنشطة التي يُضطلع بها على مستوى المشاريع.

## ٢ - الهجرة الدولية والتنمية

٢٤ - منذ أن عقدت الجمعية العامة الحوار الأول الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦، زاد الاهتمام بهذه المسألة. وقد تناولها مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورات متتالية عام ٢٠١٢، استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٢٥/٦٣ و ١٧٠/٦٥ المتعلقين بمسألة الهجرة الدولية والتنمية، واللذين شجعا على اعتماد نهج متوازن ومتسق وشامل تجاه هذه المسألة، ودعيا المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى الإسهام في الحوار الرفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية الذي ستعقده الجمعية العامة عام ٢٠١٣. وطلب المجلس إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، قيادة عملية المشاورات بين الوكالات لإعداد تحليل للثغرات والتحديات الرئيسية في الاستفادة من الهجرة من أجل التنمية، فضلا عن صياغة توصيات ونتائج مقترحة بشأن الهجرة كإسهام في الحوار الرفيع المستوى.

## ٣ - تغير المناخ

٢٥ - ما زال تغير المناخ من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. واستجابة للحكم ذي الصلة في اتفاقات كانكون (FCCC/CP/2010/7/Add.1، المقرر 1/CP-16)، دأب مجلس الرؤساء التنفيذيين بنشاط، وبقيادة الأمين العام، على تعزيز التعاون بين الوكالات بشأن تغير المناخ. وظلت المسألة تحتل مكانة عالية في جدول أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج عام ٢٠١٢.

٢٦ - وكثف الفريق العامل المعني بتغير المناخ التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج عمله لضمان التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة المرتبطة بتغير المناخ في سياق إطار العمل المتعلق بتغير المناخ الذي وضعه مجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي عام ٢٠١٢، جدد المجلس ولاية الفريق العامل لفترة أخرى مدتها سنتان للمضي قدما في تعزيز الاتساق الاستراتيجي والبرنامجي والتنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك دعما لجهود الدول الأعضاء في معالجة مسائل تغير المناخ.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٢، نهضت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، تحت رعاية الفريق العامل المعني بتغير المناخ، بأنشطة التعاون بشأن تغير المناخ من خلال عدد من المبادرات البرنامجية المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الإطار العالمي للخدمات المناخية، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومنبر الأمم المتحدة الموحد للخدمات التدريبية في مجال تغير المناخ، والزراعة التكيفية مع تقلبات المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت مبادرة جديدة بشأن البيانات المكانية المتكاملة للتخطيط للتكيف مع تغير المناخ، تسعى إلى إنشاء إطار موحد للبيانات المكانية لتحليل الضعف وتخطيط التكيف عن طريق الربط بين طائفة واسعة من البيانات ذات الصلة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

٢٨ - ويعتبر تبادل المعلومات والمعارف والخبرات التقنية والتشغيلية نشاطا مهما من الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمناخ وتحقيق أقصى أثر ممكن على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وقد شاركت منظومة الأمم المتحدة في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، التي عقدت في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بعقد نشاط مواز رفيع المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين اشترك في استضافته الأمين العام وحكومة قطر. وركز هذا النشاط على موضوع "حلول مستدامة لاتخاذ إجراءات تتعلق بالمناخ: الأمن الغذائي في الأراضي الجافة في ظل مناخ متغير"، وشجّع الحوار بين البلد المضيف وأطراف الاتفاقية والاجتمع المدني وقادة منظومة الأمم المتحدة من خلال إظهار قدرة منظومة الأمم المتحدة الجماعية على دعم البلدان في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ٢٤ نشاطا موازيا مشتركا بشأن طائفة واسعة من المواضيع، أبرزت خبرات منظومة الأمم المتحدة المشتركة وتجاربها المكتملة، من خلال تسليط الضوء على أوجه التآزر العملي والشراكات المؤسسية في تنفيذ الولايات الحكومية الدولية في مجال المناخ.

#### ٤ - تعزيز الاتساق في المجموعات المواضيعية

٢٩ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقدم المحرز في أعمال الشبكات المواضيعية التالية: شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات. ففي عام ٢٠١٢، أعدت الهيئات الثلاث المشتركة بين الوكالات مساهمات فنية لتقدمها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة وعملياته التحضيرية، بما في ذلك عن طريق إعداد عدد من التقارير الرئيسية والمنشورات المواضيعية المشتركة عن مسائل رئيسية تتعلق بالمياه والطاقة والمحيطات.

٣٠ - واعترف قادة العالم في الوثيقة الختامية للمؤتمر بأهمية المياه والطاقة والمحيطات الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة، وأكدوا التزام الدول الأعضاء بمعالجة ثغرات التنفيذ القائمة والتحديات الناشئة المتصلة بتلك القضايا. وأكدوا أيضا على الحاجة إلى الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإجراءات والتدابير المتصلة بالتنمية المستدامة، وعملوا في هذا السياق على تعزيز الجهود التعاونية في إطار الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٧٨).

٣١ - وتدعم لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية تنسيق المبادرات المتصلة بالمياه على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد نظّمت في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مشاورات مواضيعية بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن القضايا المتصلة بالمياه، مساهمة منها في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع أهداف التنمية المستدامة. وتجمع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال التركيز على اتباع نهج متكامل بين الطاقة وعوامل مهمة أخرى تتصل بالتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٢، ساهمت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في وضع مبادرة الأمين العام المتعلقة بالاتفاق بشأن المحيطات، التي تحدّد رؤية استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها ذات الصلة بالمحيطات. بمزيد من الاتساق والفاعلية، وتوفّر أيضا منبرا لجميع أصحاب المصلحة للتعاون وتعجيل التقدم نحو تحقيق الهدف المشترك وهو "سلامة المحيطات من أجل الرخاء". وما زال التعاون بين لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات يزداد. وستتاح فرص لتعزيز التعاون خلال السنة الدولية للتعاون في مجال المياه لعام ٢٠١٣ وحملة اليوم العالمي للمياه حول موضوع "المياه والطاقة" عام ٢٠١٤.

### ثالثا - توحيد أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٣٢ - لدى إعداد قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، عملت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تعاون وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لضمان أن تسترشد مداولات الدول الأعضاء تماماً بأدلة قوية وبالمشورة الجماعية التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، أيدت المجموعة عملية جمع الأدلة عن التقدم العالمي المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ على الصعيد القطري، وأسهمت بشكل جماعي في الأعمال التحضيرية التحليلية لتقريري الأمين العام (A/67/93-E/2012/79 و A/67/320-E/2012/89)، وقدمت المشورة التقنية بناء على طلب الدول الأعضاء عن أداء نظام المنسقين المقيمين.

## باء - تعزيز التنسيق على الصعيد القطري

### ١ - أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٣ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، الذي دعت فيه الجمعية إلى اتباع نهج متكامل ومتسق ومنسق للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم دعم موجه إلى الأعمال التحضيرية القطرية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبدعم من الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تم تنفيذ أطر جديدة في ١٥ بلدا في عام ٢٠١٢.

٣٤ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم استثمارات كبيرة من أجل بناء قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية دعماً للجهود التي تبذلها البلدان لتصميم وتنفيذ أطر عمل عالية الجودة للمساعدة الإنمائية. وبالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، دعمت المجموعة ١٣ معتكفا للتخطيط الاستراتيجي، جمعت بين الحكومات والمجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لاستعراض التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الوطنية، وتحديد المزية النسبية للأفرقة القطرية، والاتفاق على النتائج ذات الأولوية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتظهر بيانات دراسات استقصائية أصدرتها مؤخرا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن ٩٢ في المائة من الحكومات تتفق على أن استحداث إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كفّل المواءمة على نحو وثيق بين المنظمة والخطط والاستراتيجيات الوطنية.

٣٥ - وفي القرار ٢٠٨/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامجها القطرية، ووسائلها التخطيطية وبرامجها القطاعية، وأن تصوغ أهدافا وغايات محددة على المستوى القطري في هذا الميدان، وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتحقيقا لذلك، اتفقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مبادئ ومعايير مشتركة بشأن مؤشرات المساواة بين الجنسين والتمويل من أجل المساواة بين الجنسين ونظم التعقب. وأصدرت المجموعة توجيهات بشأن نظم

مؤشرات المساواة بين الجنسين إلى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، سيسترشد بها في وضع نهج فعال ومتسق لتتبع الموارد التي تدعم تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين، وستتيح الإبلاغ على نطاق المنظومة عن الصناديق المساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

## ٢ - نظام الإدارة والمساءلة

٣٦ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١١، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها لضمان أن يكون أداء المنسق المقيم قائما على المشاركة وجماعيا وخاضعا للمساءلة. وقامت المجموعة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة والإجراءات التي اتخذتها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وفاء بالتزاماتها الواردة في خطة تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة، وفي استجابة إدارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستعراض المستقل لنظام الإدارة والمساءلة الذي أجري في عام ٢٠١١. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، أكدت ثماني منظمات التنفيذ الكامل للاتفاقات الأربعة الأساسية المتعلقة بقضية المساءلة المتبادلة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأفادت ١١ وكالة التنفيذ الجزئي لواحد أو أكثر من الإجراءات، بينما أفادت وكالة واحدة عدم التنفيذ.

٣٧ - وعلى النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١١، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين عملية اختيار المنسقين المقيمين وتدريبهم وأجرت استعراضا لنظام تقييم أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. واعتمدت مجموعة من التوصيات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، بما في ذلك التوصيات التي اعتمدت لأداة تنمية الكفاءة بواسطة التقييم من خلال الحصول على آراء الأقران، التي تنص على المساءلة المتبادلة بين المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقُدِّم موعِد إطلاق عملية التقييم إلى وقت سابق من هذا العام حتى يحصل المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على تعليقات في الوقت المناسب بشأن أدائهم والتوقعات بشأن النتائج الرئيسية المقررة من خلال التعليقات المنظمة الواردة من الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

## ٣ - البلدان التي تمر بأزمات والخارجة من أزمات والتي تمر بمرحلة انتقالية

٣٨ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، أحرز تقدم كبير في وضع أطر السياسة العامة اللازمة لتعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة في دعم البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وقامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بدعم استعراض عملية تخطيط

البعثات المتكاملة، وساهمت في صياغة سياسة بشأن عملية الأمم المتحدة الانتقالية في سياق خفض التدريجي للبعثة أو سحبها، مع التركيز على تنمية القدرات وتعزيز الملكية الوطنية.

٣٩ - ويجري تطبيق الأطر الاستراتيجية المتكاملة في ١٨ بلدا لتعزيز الاتساق فيما بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة. وفي سياق دعم تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ظلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تولي الأولوية لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال تحليل النزاعات ومنع نشوبها، والبرمجة المراعية لظروف النزاع. وواصلت المجموعة تعزيز الدعم الذي تقدمه لتدعيم قدرات التخطيط الاستراتيجي للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وساهم هذا الدعم المعزز في: (أ) كفاءة مواءمة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الاستراتيجية المتكاملة مع الأولويات الوطنية، وأن تكون مركزة وتعمل على إدماج العمل الذي تقوم به بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (ب) تحسين البرمجة، مع تزايد البرامج المشتركة التي يجري الاضطلاع بها مع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ (ج) تحسين الخدمات المقدمة للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

#### ٤ - فعالية نشر المعرفة والدراية الفنية

٤٠ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز إدارة المعارف على نطاق المنظومة لتيسير إسهام صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة، في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيره من أطر وآليات التخطيط. وبالشراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، أطلقت المجموعة ما لديها من قوائم الموظفين، التي توفر لأفرقة الأمم المتحدة القطرية إمكانية الوصول إلى الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل الحصول على الدعم والمشورة التقنيين في عدد من المجالات الفنية الرئيسية، بما في ذلك تحليل النزاعات والحد من مخاطر الكوارث، والاستدامة البيئية، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان، وعمليات تسير الأعمال، والإدارة القائمة على النتائج. وتم إطلاق مجموعة أدوات منقحة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توفر مركزا جامعاً للوصول إلى الممارسات الجيدة والإرشادات والدروس المستفادة التي تتمحور حول المجالات الرئيسية لأعمال التنسيق التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

## رابعاً - النهوض بالتنسيق على نطاق المنظومة فيما يخص المسائل الإدارية

### ألف - مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال

٤١ - ظلت مواءمة ممارسات تسيير الأعمال وتبسيطها بمنظومة الأمم المتحدة من الأولويات الرئيسية للمجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٣١١/٦٣ و ٢٨٩/٦٤، فضلاً عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١١، التي شجعت منظومة الأمم المتحدة فيها على مواصلة بذل جهودها لمواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال بواسطة استراتيجيات وعمليات مشتركة بغية تحقيق وفورات في التكاليف وتقليل الأعباء الإدارية والإجرائية. وأسند القرار ٧/٢٠١١ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ولاية واضحة لمنظومة الأمم المتحدة تتمثل في مواصلة السعي إلى مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال والمبادرات الموجهة التي ستتخذ في المستقبل في هذا المجال.

٤٢ - واشتركت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في رئاسة الأعمال المضطلع بها في هذا المجال تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين. وإدراكاً من كل من اللجنة والمجموعة للأهمية الخاصة التي يمثلها دعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، فقد تواصل تعزيز التنسيق والتعاون بينهما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنتان السعي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تحسين نماذج الأعمال الخاصة بالمؤسسات وجعل إدارتها وعملياتها الإدارية أكثر اتساقاً وتوافقاً في كامل منظومة الأمم المتحدة؛ وتحقيق كفاءة التكاليف مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة؛ والسعي إلى إحداث التغييرات السلوكية والثقافية اللازمة لتحديث بيئة العمل.

٤٣ - واستجابة لأحد الاهتمامات الرئيسية المحددة في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (E/2012/79-A/67/93) وفي التقييم المستقل للدروس المستفادة من "توحيد الأداء" (انظر A/66/859)، ركزت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على وضع نظم قوية للقياس لتقييم مدى التقدم المحرز في كل مجال من مجالات عملها من حيث الوفورات في التكاليف والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وأعطت الأولوية للمبادرات التي لها أثر قوي في الميدان.

٤٤ - ولتعزيز التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عن نتائج عمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صكاً مشتركاً جديداً - هو

”استراتيجية عمليات تيسير الأعمال“ - ليكون بمثابة إطار استراتيجي متوسط الأجل لعمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وهذه الاستراتيجية يجري تجريبها في سبعة بلدان بحيث تشكل أساس التخطيط الاستراتيجي، وتعبئة الموارد، وقياس الأثر والنتائج والإبلاغ عنها. وتم وضع مجموعة من تدابير بناء القدرات وما يدعمها من صكوك لتيسير تحديد الأولويات الاستراتيجية وقياس أثر عمليات تيسير الأعمال المنسقة، بما في ذلك صكوك تبسيط عملية تحليل تكلفة المعاملات وقياس التكاليف والفوائد وتحليل سير الأعمال.

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بالتعاون الوثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مساهمة فعالة في وضع إجراءات التشغيل الموحدة، التي تمثل أداة رئيسية لتنسيق العمليات وفعاليتها على الصعيد القطري، ووسيلة لتحقيق المزيد من الاتساق وتحسين المواءمة بين التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة التي يحددها المقرر والاحتياجات وما يقابل ذلك من تنفيذ على الصعيد الميداني.

٤٦ - وثمة عامل رئيسي من بين العوامل التي مكّنت من إحراز التقدم الكبير المبلغ عنه في مجال مواءمة وتبسيط ممارسات تيسير الأعمال من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى يتمثل في توفير الموارد المخصصة من خلال خطة العمل المتعلقة بمواءمة وتبسيط ممارسات تيسير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين أدناه.

## ١ - المشتريات

٤٧ - أسفر مشروع بشأن تنسيق المشتريات في الميدان، أُنجِزَ في عام ٢٠١٢، عن وضع مبادئ توجيهية للمشتريات المشتركة بين الوكالات وتحديد عناصر السياسات والعناصر الإجرائية التي تتطلب التنسيق داخل المؤسسات لضمان إمكانية التعاون في الميدان على النحو الأمثل. وعززت هذه المبادرة فعالية منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج عن طريق كفاءة قدرة المؤسسات على التعاون في الميدان، وهي تمثل استجابة مباشرة للقرارات ٤١ و ١١٣ و ١١٩ و ١٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، والفقرة ٤٦ من القرار ٢٨٩/٦٤، والقرارتين ١١ و ١٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، أدت التحسينات التي أدخلت على عملية الشراء في الميدان إلى تحسين قدرة البلدان على تنفيذ أنشطة برنامجية، وفقا للفقرة ١١٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ والفقرة ٤٦ من القرار ٢٨٩/٦٤. ويتضمن المشروع التركيز على وضع خطوط الأساس المرجعية والمقاييس، وصياغة إرشادات لها على النحو المطلوب في الفقرة ١٢ من قرار المجلس ٧/٢٠١١.

٤٨ - وأحرزت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تقدما كبيرا في تحديد بنود المشتريات المشتركة ذات العائد المرتفع، استجابة للفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤،

والفقرة ١١ من قرار المجلس ٧/٢٠١١. وقد أدى التعاون في المقر من أجل شراء البند المشترك في جنيف وروما إلى تجنب التكاليف بدرجة كبيرة، وتم البدء في اتباع نهج مماثلة في نيويورك وكوبنهاغن في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، تم إنجاز مشاريع الشراء التعاوني في مجال شحن البضائع وتأمين الشحن، وأُطلقت مبادرة بشأن الشراء المشترك للمركبات. وبادرت شبكة المشتريات وشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إجراء تحليل متأن للمجالات العالية الإنفاق ذات الصلة بأنشطة المشتريات المشتركة في المستقبل.

٤٩ - واستجابة للنداءات الداعية إلى زيادة فرص مشاركة البائعين من البلدان النامية في عملية الشراء بمنظومة الأمم المتحدة (انظر تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/65/16) و A/66/16)، قامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بإطلاق مشروع لتبسيط عملية تسجيل البائعين، دون الإخلال بمبدأ بذل العناية الواجبة. ويسعى المشروع إلى معالجة ارتفاع عدد البائعين الذين ينقطعون عن المشاركة بسبب ما يكتنف عملية التسجيل من تعقيدات. ومن خلال تبسيط عملية تسجيل البائعين، سيتمكن عدد أكبر منهم من الحصول على عقود مشتريات الأمم المتحدة وستزداد المنافسة، مما سيؤدي إلى خفض التكاليف.

## ٢ - الإدارة المالية

٥٠ - أطلق في عام ٢٠١١ مشروع يهدف إلى موازنة ممارسات تسيير الأعمال المتعلقة بخدمات الخزنة، ويركز على سعر صرف العملات. وبلغ المشروع مرحلة النضج في عام ٢٠١٢ وأبلغ عن ما يزيد على ٢٠ مليون دولار في شكل وفورات محققة من تحسن أسعار الصرف بفضل ما بذل من تعاون، مما عاد بفوائد مباشرة على إنجاز البرامج من خلال زيادة مقدار العملة المحلية المتاحة لتنفيذ البرامج. وعلاوة على ذلك، تم البدء في أعمال إضافية متعلقة بخدمات الخزنة في مجال الخدمات المصرفية المشتركة في أواخر عام ٢٠١٢، وذلك استجابة للدعوة الواردة في الفقرة ١٢١ من القرار ٢٠٨/٦٢ والفقرة ٤٥ من القرار ٢٨٩/٦٤، للتعاون في المجالات التي يمكن تحقيق وفورات كبيرة فيها.

٥١ - وفي مجال الإدارة المالية، وضعت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين وأطلقت آلية معززة لجمع الإحصاءات المالية الشاملة والإبلاغ عنها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهذا المشروع استجابة للفقرتين ١٦ و ٢٨ من القرار ٢٠٨/٦٢ والفقرة ٤١ من القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن تحسين توافر البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية. ومن خلال موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين الجديد ([www.unsceb.org](http://www.unsceb.org))، تتاح حالياً للجمهور مجموعة واسعة من البيانات المالية، فضلاً عن بيانات الموارد البشرية المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

### ٣ - الموارد البشرية وسلامة الموظفين وأمنهم

٥٢ - استجابة للدعوة إلى تحسين التنسيق في مجال الموارد البشرية (القرار ٢٠٨/٦٢، الفقرة ١٢١؛ والقرار ٢٨٩/٦٤، الفقرة ٤٥)، بدأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروعاً تجريبياً في مجال تنسيق عملية استقدام الموظفين في الميدان. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى تبسيط العمليات وتحسين فرص تنقل الموظفين الوطنيين والموظفين من فئة الخدمات العامة، وهو أيضاً استجابة للدعاءات المطالبة باتخاذ إجراءات في مجال الموارد البشرية استناداً إلى الدروس المستفادة من مشاريع "توحيد الأداء" التجريبية.

٥٣ - وفي مجال الموارد البشرية، واصلت اللجنة الاستفادة من اعتماد الاتفاق المشترك بين المنظمات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم في ما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات، وقامت باستعراض ممارسات التنقل الحالية فيما بين الوكالات لتحديد العراقيل والحلول اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق الذي اعتمد مؤخراً. ووافقت اللجنة أيضاً على حق المنسقين المقيمين الإلزامي في العودة إلى وكالاتهم الأصلية، مع الاحتفاظ قدر الإمكان، بالرتب الوظيفية التي حصلوا عليها أثناء عملهم كمنسقين مقيمين. وأخيراً، بدأت اللجنة بحث موضوع الحوافز غير المالية للمنسقين المقيمين، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بغية إعداد مقترحات لكي تنظر فيها المنظمات.

٥٤ - ولكفالة التنفيذ الكامل لهذه المبادرات، وضمان تطبيق أدوات وتوجيهات جديدة لدعم التنفيذ الفعال للبرامج على الصعيد القطري، تواصلت اللجنة بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الدعم المقدم إلى مديري العمليات في الميدان. ويركز هذا التعاون أيضاً على إقامة صلة أقوى بين البرامج والعمليات لكفالة تحسين الكفاءة والفعالية البرنامجية، استجابة للفقرة ٩ من القرار ٢٠٨/٦٢.

٥٥ - وتيسر أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضاً المفاوضات حول الاتفاقات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والرابطة الدولية للمترجمين الشفويين (الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات) والمترجمين التحريريين (الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين). كما تضمنت تقييد جميع الأطراف بالاتفاقات التي تنظم شروط عمل الموظفين بعقود قصيرة الأجل في مجالي الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية والمهام المتصلة بهما. وفي عام ٢٠١٢، جرت مفاوضات مع الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والرابطة الدولية للمترجمين الشفويين، مما أسفر عن وضع الصيغة النهائية لاتفاقيين جديدين دخلا حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣،

على التوالي. ويمتد سريان كل منهما لمدة خمس سنوات. وتظل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تشكل مركز تنسيق المسائل المنهجية، وتقوم بحساب الأجور الصافية للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ونشرها كل ستة أشهر.

٥٦ - وأخيراً، ومن خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وبقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، استمر المجلس في إحراز تقدم مطرد في المسائل المتعلقة بأمن الموظفين وسلامتهم. بمشاركة فعلية من جميع أعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وخلال عام ٢٠١٢، أيدت اللجنة مجموعة من السياسات الجديدة والمحدثة بشأن السلامة على الطرق، والاعتقال والاحتجاز، والحماية اللصيقة، وإدارة حوادث أخذ الرهائن، والعلاقات مع البلدان المضيفة بخصوص الأمن، والسلامة من الحرائق واستخدام شركات الأمن الخاصة المسلحة (والمبادئ التوجيهية والعقود النموذجية وبيانات الأعمال)، والمناسبات الخاصة والتدريب الأمني ومنح الشهادات، والأجهزة المتفجرة الارتجالية، وأمن أماكن عمل الأمم المتحدة، ومجالس التحقيق.

#### ٤ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٧ - تواصل وكالات منظومة الأمم المتحدة العمل من أجل مواءمة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر. وتظهر التحليلات التي أجريت في إطار تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/67/93-E/2012/79) أن الهياكل الأساسية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي استحدثت في عدد من البلدان المستفيدة من البرامج بدأت تؤتي ثمارها من حيث المكاسب في الكفاءة. وفي عام ٢٠١٢، أجرت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزيد من التحليل لاحتياجات الأفرقة القطرية من التكنولوجيا، وقررت أنه يمكن تحقيق فوائد إضافية من خلال توسيع نطاق تركيز الدعم المقدم للأفرقة القطرية في مجال التكنولوجيا بحيث لا يقتصر على الهياكل الأساسية بل يشمل أيضاً تحليل سير الأعمال. وبينما لم يتجاوز هذا النهج الأوسع نطاقاً في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طوره الأول بعد، فإنه يبشر بزيادة كفاءة الأفرقة القطرية.

٥٨ - وفي حين أن تطبيق حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يوفر للمنظمات زيادة في الإنتاجية ومكاسب في الكفاءة، فإن هذه التكنولوجيات نفسها تشكل تحديات لأمن المعلومات في عالم يزداد تشابكاً. وفي عام ٢٠١٢، اتفق مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة على العمل معاً من أجل تحسين قدرته على منع حوادث أمن المعلومات ومواجهتها. وإذ تسلم شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بأن الأفراد داخل المنظمات يمثلون الحلقة الأضعف في سلسلة الأمن، فقد بدأت في وضع منهج مشترك لتدريب الموظفين على التعرف على التهديدات الأكثر شيوعا والسبل الكفيلة بتجنبها. وبالإضافة إلى ذلك، تسلم وكالات الأمم المتحدة بأن كفاءة رصد حوادث أمن المعلومات والاستجابة لها يمكن أن تزداد من خلال القيام بجهد مشترك، واتفقت في عام ٢٠١٢ على إنشاء مرفق مشترك على نطاق المنظومة لأداء بعض المهام الأساسية المتعلقة برصد أمن المعلومات، مما يتيح للوكالات الاستجابة لهذه الأحداث بسرعة وفعالية أكبر.

## باء - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٩ - أوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحسين نوعية ومصداقية الإبلاغ المالي وقابليته للمقارنة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦ وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي معايير لإعداد التقارير المالية تم وضعها على نحو مستقل وتعتبر أفضل الممارسات لكيانات القطاع العام.

٦٠ - وتشارك خمس وعشرون من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وهي في مراحل مختلفة من الامتثال لهذه المعايير. ونجحت إحدى عشرة مؤسسة تراوحت التواريخ المحددة لها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ في إتمام تنفيذ هذه المعايير. وثمة عشر مؤسسات سيحل الموعد النهائي لتنفيذها المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢ قد قطعت شوطا حاسما في تحقيق الامتثال للمعايير في نهاية السنة. وأحرزت ثلاث مؤسسات سيحل موعد اعتمادها للمعايير في عام ٢٠١٤ تقدما جيدا، وهي على المسار الصحيح فيما يتعلق بخطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. وانضمت السلطة الدولية لقاع البحار مؤخرا إلى منظومة الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وسيحل موعدها المستهدف لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٥.

٦١ - وتحقق هذه المنظمات فوائد متعددة في مجالي العمليات والإدارة المالية أثناء وبعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي الوقت نفسه، هناك تكاليف غير متكررة وأخرى متكررة مرتبطة بالتغييرات اللازمة لتحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية والمحافظة عليه. وواصلت مجموعة التركيز العاملة، التي أنشأتها فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية في أوائل عام ٢٠١٢ من أجل تحليل الفوائد المرجوة من المعايير المحاسبية الدولية، إجراء تحليلاتها ووسعت من نطاقها لتشمل استعراض التكاليف المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية. وخلال

عام ٢٠١٢، واصلت فرقة العمل عن كثب رصد القضايا المشتركة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وما بعد التنفيذ، كما واصلت مناقشتها والإبلاغ عنها. وواصلت فرقة العمل أيضا رصد التقدم المحرز في مواءمة التقارير المالية على أساس النتائج التي توصلت إليها مجموعة التركيز العاملة التابعة لها ومقارنة عناصر البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في ١١ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتم إعداد مذكرة نموذجية بشأن المعالجة المحاسبية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والكشف عن البيانات ذات الصلة للتشجيع على الاتساق في عرض البيانات المالية في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٦٢ - وقامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في جلستها المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بتمديد فترة مشروع المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة حتى نهاية عام ٢٠١٥، وطلبت إجراء استعراض آخر قبل نهاية عام ٢٠١٥. ويظل التوجه الاستراتيجي للمشروع وما يضطلع به من أنشطة هو التيسير والاتصال، ورصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وتنسيق التنوع المحاسبي وتوفير التوجيه والدعم مع الزيادة التدريجية في التركيز على قضايا ما بعد التنفيذ.

## خامسا - تحسين الشفافية والمساءلة

٦٣ - قامت الجمعية العامة مؤخرا، في قرارها ٦٧/٢٣٦، بدعوة مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى زيادة شفافيته ومساءلته أمام الدول الأعضاء، واستجاب المجلس لهذه الولاية بطرق شتى. وقد تمت جولات التفاعل والحوار بين أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء عن طريق اضطلاع أمين المجلس بتقديم عروض رسمية وإحاطات غير رسمية إلى لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أعمال المجلس. وقام رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بعقد سلسلة من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مبادرة الأمين العام المتعلقة بالاتفاق بشأن المحيطات. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٢، قام نائب رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بتقديم عرضين غير رسميين لأعضاء اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن موضوع "التقدم المحرز في أعمال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في ما يخص تحقيق كفاءة ممارسات تسيير الأعمال ومواءمتها وتبسيطها في منظومة الأمم المتحدة"، بهدف إحاطة الدول الأعضاء علما بأعمال اللجنة. وجرى إطلاع الدول الأعضاء على وجهات النظر على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الإنمائية الرئيسية أيضا عن طريق عقد لقاءات جانبية مشتركة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦٤ - واستجابةً للفقرة ٤ (أ) من القرار ٢٨٩/٦٤، الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى أن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين تحسين نوعية المعلومات المدرجة في الموقع الشبكي للمجلس وزيادتها وأن يقوم بنشر اتفاقات المجلس وقراراته المشتركة بين الوكالات وإتاحتها للدول الأعضاء، تم بالفعل إدراج عدة مبادرات تستجيب مباشرة لهذه الطلبات، وهي متاحة الآن على الموقع الجديد لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وصار عرض الأعمال، التي تم تعريفها على أنها نتائج جلسات الدورة العادية للمجلس ولجانه الرفيعة المستوى، متاحاً الآن في شكل يمكن البحث فيه بهدف زيادة الشفافية. وأُتيحت أيضاً تقارير آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٦٥ - أما البيانات المتعلقة بالإحصاءات المالية والموارد البشرية، التي تم جمعها من جميع المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، فيتم عرضها الآن باستخدام أحدث تقنيات العرض بالتدرج من العام إلى الخاص والعرض التصوري، ويُساهم الدليل الشامل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والموارد على الإنترنت في تيسير الوصول إلى المحتوى ذي القيمة العالية، بصرف النظر عن مكان وجود ذلك المحتوى داخل المنظومة. وتوجد تغطية شاملة مستمرة لجدول أعمال الهيئات التي تشكل أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين، وقد بُذلت جهود لتيسير الوصول إلى الأنشطة المتعلقة بجميع آلياته وإلى موقعه الشبكي باستخدام مجموعة من خيارات التصفح. وما زال الموقع، عن طريق هذه الميزات والتركيز المستمر على قيمة المحتوى المُحدَّث، يقدم الخدمة التي تلي احتياجات أعضاء آلياته واحتياجات الدول الأعضاء وعموم الجمهور في ما يتعلق بالتنسيق وتبادل المعارف.

## سادساً - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى الممولة تمويلاً مشتركاً

٦٦ - دأبت الدول الأعضاء على الدعوة إلى التعاون المستمر في ما بين الهيئات الممولة تمويلاً مشتركاً (انظر قراري الجمعية العامة ٢٦٢/٦٤ و ٢٧٠/٦٥، وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/66/16))، وفي عام ٢٠١٢، استجاب المجلس وأمانته بسبل ملموسة عن طريق المساهمات في عمليات كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٦٧ - ويوجد تاريخ طويل من التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنة الخدمة المدنية الدولية، حيث شاركت اللجنة وشبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشاركةً فعالة في دورات كل منهما. وفي عام ٢٠١٢، اشتملت المسائل العديدة التي كانت

قيد نظر لجنة الخدمة المدنية الدولية على مساهمات مجلس الرؤساء التنفيذيين. فعلى سبيل المثال، نظرت لجنة الخدمة المدنية الدولية، في إطار استعراضها لمستوى منحة التعليم، في مقترحات وضعتها شبكة الموارد البشرية وقدمتها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين. وإضافة إلى ذلك، وفي أثناء نظر لجنة الخدمة المدنية الدولية في مسألة السن الإلزامية لإنهاء الخدمة، استعانت اللجنة بدراسة أجراها فريق عامل أنشأته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٦٨ - وكما هي الحال مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، تقوم وحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين بمواصلة تعزيز تعاونهما، وخصوصاً في ضوء الطلب الذي قدمته الدول الأعضاء إلى الوحدة لزيادة معدل نظرها في المسائل ذات الطابع الشامل لنطاق المنظومة. ومن أجل تيسير إعداد هذه التقارير، واستجابة للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٦، قام الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بدعوة الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة إلى تيسير أعمال الوحدة بالتعجيل بتقديم تعليقاتهم على تقارير الوحدة وتوصياتها، بما يكفل متابعة التقارير في الوقت المناسب.

٦٩ - وأثناء اضطلاع وحدة التفتيش المشتركة بإعداد تقاريرها، وُجّهت إليها الدعوة للتعامل مع آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، عن طريق شبكة الموارد البشرية التابعة لها، بدعم عملية جمع البيانات، وقدمت تعليقات على مشروعَي تقريرين ذوي صلة، الأول بشأن ”إدارة الإجازات المرضية في منظومة الأمم المتحدة“ (A/67/337) والثاني بشأن ”استقدام الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: تحليل مقارنة وإطار مرجعي“ (JIU/REP/2012/4)، وقدمت الشبكة الدعم إلى الجهود التي تبذلها الوحدة بشأن تقريرها المتعلق بعملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج الوحدة للانضمام إلى دورتها الرابعة والعشرين لإجراء مناقشات بشأن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، نظراً لأن الوحدة قد انتهت مؤخراً من إعداد تقريرها لتقييم هذه الآلية.

٧٠ - وأخيراً، وكما كانت الحال دائماً في السنوات السابقة، شارك مجلس الرؤساء التنفيذيين في عملية شاملة لمساعدة وحدة التفتيش المشتركة في تحديد الموضوعات ذات الصلة التي لها تأثير على نطاق المنظومة فيما يخص برنامج عمل الوحدة.

## سابعاً - الاستنتاجات

٧١ - في عام ٢٠١٢، أحرز مجلس الرؤساء التنفيذيين، بقيادة الأمين العام، مزيداً من التقدم في اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة بشأن طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية

والتنفيذية دعماً للولايات الحكومية الدولية. بما يكفل تعاون منظومة الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً وفعالاً في المسائل التي تحظى باهتمام المنظومة بأسرها. واستند مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى ولايته المتمثلة في تعزيز التنسيق والاتساق في منظومة الأمم المتحدة دعماً للولايات الحكومية الدولية ووفقاً لها، فقام بتعزيز جهوده الرامية إلى دعم البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبترسخ التعاون في منظومة الأمم المتحدة حول مسائل التنمية المستدامة. وأحرز المجلس أيضاً تقدماً في التنسيق في مجال مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال على الصعيدين القطري والعالمي.

٧٢ - وقد زاد الحوار والتفاعل في ما بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء في عام ٢٠١٢ عن طريق سلسلة من جلسات الإحاطة والعروض التي قدمها أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين وقيادة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتواصل تعزيز شفافية مجلس الرؤساء التنفيذيين ومساءلته أمام الدول الأعضاء عن طريق إعداد موقع شبكي منقح للمجلس. وواصل المجلس أيضاً تعاونه مع هيئات التنسيق الأخرى الممولة تمويلاً مشتركاً، ولا سيما مع وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، وعزز تعاونه مع تلك الهيئات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٧٣ - واستشرافاً للمستقبل، فإن الدعوات التي تطلقها الدول الأعضاء من أجل تحقيق الاتساق في السياسات وتحقيق الفعالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يُتوقع أن تستمر في توجيه أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٣. كما أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يتطلب أن تستجيب منظومة الأمم المتحدة استجابة متسقة ومنسقة، ويوفر هذا الاستعراض توجيهات هامة للمجلس وهيئاته الفرعية من أجل المتابعة. وإضافة إلى ذلك، يلتزم المجلس بمواصلة تعزيز الحوار والتفاعل مع الدول الأعضاء واستمرار التعاون مع الهيئات الأخرى الممولة تمويلاً مشتركاً.

## مرفق

موجز لحالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق  
عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (A/67/16)

## حالة التنفيذ

## الاستنتاجات والتوصيات

أوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة اهتمام الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة أن يتصرف المجلس وفقا للولاية المنوطة به في تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة وطبقا للولايات الحكومية الدولية المنوطة بالمنظمات الأعضاء فيه (الفقرة ٤٥٩).

تصرف مجلس الرؤساء التنفيذيين على أساس الولاية المنوطة به لدعم وتعزيز الدور التنسيقي للهيئات الحكومية الدولية عن طريق الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل في ما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات البرنامجية والتشغيلية والإدارية، بما في ذلك إعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتعزيز الاتساق في السياسات على نطاق المنظومة، ومواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال، وتحقيق السلامة والأمن للموظفين والأداء الأمثل لنظام المنسق المقيم، وكفالة استجابة أنشطة الأمم المتحدة للأولويات والاستراتيجيات والنظم الوطنية.

لاحظت اللجنة مع القلق تنفيذ أنشطة ومبادرات بشأن مواضيع لا تزال قيد نظر الدول الأعضاء. وأكدت اللجنة ضرورة أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يكفل أن تتماشى الأنشطة والمبادرات مع الولايات الحكومية الدولية (الفقرة ٤٦٠).

نفذت أنشطة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومبادراته وفقا للولايات الحكومية الدولية وللقرار الذي يدعو إلى تقديم استجابة منسقة على نطاق المنظومة. وتُستمد الولايات التشريعية الرئيسية للمجلس وهيئاته الفرعية، في جملة أمور، من قرارات الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٣١١/٦٣ و ٢٢٥/٦٣ و ٢٨٩/٦٤ و ٢٦٢/٦٤ و ١/٦٥ و ٢٧٠/٦٥ و ١٧٠/٦٥ و ٢٣٤/٦٥ و ٢٨٨/٦٦ و ١/٦٧، ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠١١، واتفاقات كانكون: نتائج أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1/CP.16، المقرر Add.1).

أوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة اهتمام الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ترمي إلى تشجيع الحوار بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء، ومواصلة تحسين شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة أمام الدول الأعضاء (الفقرة ٤٦١).

جرى تشجيع الحوار بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء عن طريق إحاطات رسمية وغير رسمية قدمها أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق، فضلا عن إحاطة إعلامية قدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين ونوابهم. وجرى تحسين الشفافية والمساءلة عن طريق إعداد وإطلاق موقع شبكي جديد لمجلس الرؤساء التنفيذيين على شبكة الإنترنت يحتوي على معلومات يجري تحديثها ويسهل وصول المستخدم إليها عن أعمال المجلس.

## حالة التنفيذ

## الاستنتاجات والتوصيات

أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يُحسِّن شفافية تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين بإدراج موجز عن حالة تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها الجمعية العامة (الفقرة ٤٦٢).

أوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة اهتمام الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى أنه ينبغي للمجلس أن يراعي أولويات المنظمة كما حددها الدول الأطراف، عند اتخاذ قرارات بشأن تعميم القضايا (الفقرة ٤٦٣).

أوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة اهتمام الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة كفالة أن تتماشى التدابير أو المبادرات المتصلة بالاتساق على نطاق المنظمة ومفهوم "وحدة العمل في الأمم المتحدة" مع الولايات الحكومية الدولية (الفقرة ٤٦٤).

كررت اللجنة أيضاً التأكيد على توصياتها السابقة الواردة في تقاريرها عن دوراتها من السابعة والأربعين إلى الحادية والخمسين، التي بينت فيها أن أي معايير أو أي منهجية تتبع لإجراء تقييم شامل للمشاريع الرائدة الثمانية في مجال "توحيد الأداء" ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة وتوافق عليها أولاً، وأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المشاريع الرائدة في مجال "توحيد الأداء" ينبغي ألا يخل بتتائج المداولات الحكومية الدولية بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة (الفقرة ٤٦٥).